معوقات التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

Barriers of Islamic financing for Small and Medium Projects in Jordan

دكتور/ عبد السلام بعاره(*)

الملخص:

هدفت الدراسة معرفة دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على المعوقات التي تواجه هذه البنوك في تمويل تلك المشروعات في الأردن، وقد تكونت عينة الدراسة من ٩٠ موظفاً وموظفة من العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات وقد توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه بشكل عام مشكلات في الحصول على التمويل اللازم للتشغيل وإدامة نشاطاتها من البنوك التقليدية نظر لعدم قدرتها على تلبية المتطلبات المصرفية كما توصلت إلى وجود معوقات تحد من تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة تعود إلى المصارف نفسها وتوصلت أيضاً إلى أن المشكلات الإدارية والتسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل معوقات أمام المصارف الإسلامية في تمويل تلك المشروعات وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية بتوسيع التمويل

(*) د. عبد السلام بعارة، أستاذ مساعد، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.

المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمساعدة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم لتشغيلها وإدامة نشاطاتها وكذلك العمل على تطوير صيغ التمويل المتوفرة وابتكار طرق تمويل جديدة تتلائم مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن تضع المصارف الإسلامية إستراتيجية لتزويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالخبرات اللازمة لتفعيل نشاطاتها وأعمالها.

Abstract

The study aimed to investigate the Islamic Banks role in financing small and medium projects in Jordan. And to investigate the barriers that Islamic banks face in financing these projects. A self administrated questionnaire was used to collect the required data. The study population consists of all employees in Islamic Banks in Jordan. 90 employees were randomly chosen from the targeted population.

Social statistical packaging system was used to analyze the data collected.

The study found that small and medium enterprises in general problems faced in obtaining the necessary finance to run and sustain their activities from traditional banks due to their inability to meet the banking requirements. The study also found that there are obstacles that limit Islamic banks financing for small and medium projects related to banks themselves. The study found that the administrative and marketing problems faced by small and medium enterprises are impediments before Islamic banks in financing these projects. The study

recommended that Islamic banks have to expand funding for small and medium projects to help these projects to get funding for operation and maintaining their activities as well as they have to develop the available financing modes and to invent new ways to e fit with small and medium projects. And they are requested to develop strategy to provide small and medium projects with the needed experience to activate its activities and works.

المقدمـــــة:

يعتبر التمويل أحد أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن أصحاب هذه المشاريع عادة ما يكونوا من المهنيين الشباب وليس لديهم وفورات مالية كافية تمكنهم من إنشاء مشاريعهم الخاصة، وعلاوة على ذلك فهم لا يملكون الضمانات الكافية لتقدم للبنوك من أجل الحصول على القروض. وذلك لأن مصادر التمويل في البنوك التقليدية قروض بفائدة، والتي لا يمكن لمثل هذه المشاريع تحملها وعلى ضوء ذلك هناك حاجة ماسة إلى إيجاد مصادر أخرى للتمويل مثل الأدوات المالية الإسلامية.

تنبع أهمية التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهمية هذه المشاريع ودورها الفاعل في عملية التنمية. حيث إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً في دعم الاقتصاد الوطني. تدرك الغالبية العظمى من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن هذه المشاريع تساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وجمع الإيرادات في شكل ضرائب، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال التجارية، وفرص العمل وتوليد الدخل، ومهارات الموارد البشرية التنمية والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

مشكلة الدراسة:

تناول عدد كبير من الباحثين دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعوقات وحواجز تمويل هذه المشاريع بشكل خاص. وعلى الرغم من حقيقة أن البنوك الإسلامية يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في تمويل هذه المشاريع من خلال مجموعة متنوعة من طرق التمويل الإسلامي، إلا أن هناك نقص في الدراسات التي

تناولت الحواجز والمعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية. وبناء على ذلك فان مشكلة الدراسة تتمحور حول الإجابة على السؤال التالي:

١ – ما هي معوقات تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وتستمد الأسئلة التالية من هذا السؤال الرئيسي

٢ – هل هناك معوقات من جانب البنك الإسلامي؟

٣– هل هناك معوقات من جانب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ – التعرف على العوائق والمشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

٢ – التعرف على تأثير هذه العوائق والمشكلات على تمويل هذه المشروعات.

فرضيات الدراسة

الفرض الأول: لا يوجد تأثير سلبي للمعوقات التي ترتبط بالمصارف الإسلامية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير سلبي للمشكلات الإدارية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل المصارف الإسلامية لهذه المشاريع.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير سلبي للمشكلات التسويقية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل المصارف الإسلامية لهذه المشاريع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المتعلقة بمشكلة التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، كما أنه يسلط الضوء على الحاجة إلى الدراسة بسبب واقع عدم قدرة المشروعات الصغيرة على الحصول على تمويل من البنوك التقليدية، مما يجعل دراسة التمويل الإسلامي لهذه المشاريع ضرورياً.

البنوك الإسلامية في الأردن:

بدأت البنوك الإسلامية في الأردن في أواخر السبعينات من القرن الماضي الأردن حيث تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في عام ١٩٧٨م كعضو من شبكة البنوك الإسلامية. البركة ومقرها في المملكة العربية السعودية إلا أن ٩٠٪ من رأس مال البنك مملوك من قِبل الأردنيين. وفي منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي أصبح البنك الإسلامي الأردني من أكبر البنوك الأردنية من حيث موجوداته وتمويله للعديد من المشاريع، وفي عام ١٩٩٧م تأسس البنك الإسلامي العربي الدولي لتقديم الخدمات المصرفية سواء للأفراد أو المؤسسات وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية. (Al-Hallaq, 2006) كما باشر البنك العربي الإسلامي الدولي أعماله وفقاً للشريعة الإسلامية في ٩ فبراير ١٩٩٨م برأس مال ٤٠ مليون دينار أردني.

وكان الأردن أحد الدول الأولى التي نظمت عمل المصارف الإسلامية من خلال إصدار قانون البنوك الأردنية في عام ٢٠٠٠م. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهد الأردن في السنوات الأخيرة جيل جديد من المؤسسات المالية الإسلامية. وفيما يتعلق بحجم السوق المحلية، اتخذت الأردن خطوات جادة للاندماج مع الأسواق الإقليمية الأخرى، سواء سوق الأسهم والقطاع المصرفي أو القطاع المالي. وفي عام

٢٠٠٧م أكمل بنك الإنماء الصناعي جميع الإجراءات اللازمة للتحول إلى مصرف إسلامي.

التمويل الإسلامي

يعرف التمويل الإسلامي بأنه خدمة مالية أو منتج ينفذ أساسا للامتثال للتعاليم الرئيسية الشريعة (أو القانون الإسلامي). وللتمويل الإسلامي العديد من المبادئ على النحو التالي:

- **تحريم الربا.** يعني مصطلح الربا «النمو» أو «زيادة»، ويشير لدفع أو استلام فائدة لاستخدام المال. وقد فسر علماء المسلمين الربا على أنه أي مدفوعات فائدة ثابتة أو مضمونة على السلف النقدية أو على الودائع.
- **المخاطر ومشاركة العائد.** تحظر الشريعة على المسلمين من كسب الدخل عن طريق فرض فائدة على القروض ولكن تسمح بتوليد الدخل من خلال تبادل المخاطر والمكافآت بين أطراف الصفقة. حيث إن آلية مشاركة الأرباح تشجع الناس على أن يصبحوا شركاء والعمل معاً بدلاً من الدخول في علاقة الدائن المدين.
- **الأنشطة وفقاً للشريعة الإسلامية.** حيث تعمل البنوك الإسلامية في أو تمويل الأنشطة التي لا تنتهك قواعد الشريعة الإسلامية.
- **قدسية العقد.** يعتبر الإسلام الالتزامات التعاقدية ذات الصلة والكشف الكامل عن المعلومات واجب مقدس. ويهدف الكشف الكامل للحد من المضاربات المالية (الغرر)، الذي يمنع منعاً باتاً من قبل الإسلام، من خلال توفير أكبر قدر من المعلومات ممكن للمستثمرين لإجراء تقييمات دقيقة عن مخاطر وعوائد الاستثمار.

- **تجنب الغرر.** تحظر الشريعة المعاملات المالية التي تنطوي على الغرر، والتي غالبا ما تترجم ب الخداع، الخطر المفرط، أو صفقات غير مؤكدة مع العديد من أنواع العقود وغيرها من الوثائق المتعلقة بالودائع والتمويل والمنتجات الاستثمارية.. (Elizabeth and David 2009).

وتستخدم المصارف الإسلامية العديد من صيغ التمويل و المتمثلة فيما يلي:

(١)المضاربة

المضاربة هي نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله المصرف الإسلامي بتقديم المال الذي يحتاجه العميل المضارب ويعتبر البنك صاحب المال بينما يعتبر العميل هو صاحب الخبرة الذي يقدم جهده وعمله في عملية المضاربة والمضاربة هي اتفاق بين البنك والعميل حيث يقوم البنك بتقديم رأس المال للمشروع ويقوم العميل باستخدام خبرته لإدارة الاستثمار. ويتقاسم الطرفان الربح كما هو متفق عليه أما إذا تحققت الخسارة فان المصرف يتحمل خسارة في رأس ماله ويتحمل العميل خسارة جهده ولا يترتب عليه أي مديونية نتيجة للخسارة ما لم يثبت التعدي أو التقصير (خلف، ٢٠٠٦).

(٢)المرابحة

يعد هذا التمويل طريقة شائعة يستخدمها بنك إسلامي لتلبية احتياجات التمويل التجاري القصير الأجل لعملائها. يمول البنك شراء الأصول بشرائها نيابة عن العملاء. وتشير المرابحة إلى بيع السلع بسعر يتضمن هامش ربح يتفق عليه الطرفان. ويجب ذكر سعر الشراء وسعر البيع، والتكاليف الأخرى وهامش الربح بشكل واضح عند اتفاق البيع. يتم تعويض البنك عن القيمة الزمنية للنقود في شكل هامش

الربح. وهو قرض دخل ثابت لشراء الأصول (مثل العقارات أو سيارة)، مع معدل ثابت يحدده هامش الربح. لا يمكن البنك اخذ فوائد إضافية على المدفوعات المتأخرة)، ومع ذلك يبقى الأصل من ملكية البنك حتى يتم سداد القرض بالكامل (Racha, 2008).

(٣) التأجير

وتشير إلى الترتيبات التي بمقتضاها يقوم البنك بتأجير معدات أو أبنية أو مرافق حيث يتقدم المستفيد إلى البنك يطلب إليه أن يؤجر له معدات معينة مع توضيح مواصفاتها المطلوبة، ويقوم البنك بشراء هذه المعدات لحسابه، ثم يوقع عقد إيجار بينه وبين المستفيد، على أن يستعيد البنك من المستأجر ثمن السلعة مضافاً إليها الأجرة مقسطة على فترة التأجيل (الريحان، ٢٠٠٠).

(٤) المشاركة

يقصد بالمشاركة في البنوك الإسلامية استخدام الأموال الموجودة تحت تصرفه عن طريق الاشتراك مع العملاء المستثمرين، ويتميز الاستثمار في المشاركة عن نظام الإقراض بعدة مزايا من أهمها: عدم وجود مجال للتعامل مع الربا، والمشاركة إما مستمرة أو متناقصة تنتهي بتحليل الشريك حصة البنك بعد مدة معينة، ومن أبرز تطبيقات البنوك الإسلامية في المشاركة المنتهية بالتمليك هي حالات العقارات التي يمولها البنك، وذلك بتقديم التمويل كلياً أو جزئياً للشريك على أساس حصول البنك على نسبة من صافي الدخل المتحقق بالفعل مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي ليكون تسديدا لأصل ما قدمه البنك من تمويل وبعد استرداد البنك لكامل ما دفعه من تمويل يؤول المشرع لصاحبه (ظاهر وسعادة، ٢٠٠٦).

(٥)السلم

يقصد بذلك بيع سلعة يتم تسليمها بتاريخ آجل بسعر مدفوع مقدماً ويستخدم هذا النوع بشكل رئيسي ليلائم حالات التمويل الزراعي حيث يدخل البنك في اتفاق مع المزارع لشراء منتجات زراعية في المستقبل، ويقوم بالدفع عند الاستحقاق، ويمكن استخدام أصول المزارع كرهن للقرض وكضمان ضد التدليس أو الإهمال، لكن أي خسائر تحدث أثناء العملية ينبغي تحميلها بالكامل على البنك المقرض **(Ahmad, 2001).**

(٦)الاستصناع

الاستصناع هو أحد صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، ويتمثل بقيام المصرف بتمويل مشروع معين تمويلاً كاملاً عن طريقة التعاقد واستناداً إلى عقد الاستصناع يقوم البنك بدور الوساطة بين شركة كبرى خاصة أو عامة أو هيئة من الهيئات الحكومية تطلب تسليم سلعاً معينة محددة المواصفات بمقادير معينة في تاريخ أجل وبعض أصحاب الأعمال الصناعية، فيقوم بتمويل الطرف الأخير الذي يتعهد بتسليم البضاعة المتعاقد عليها كما هو مطلوب ويقوم البنك بتسليمها إلى الجهة الطالبة مقابل الثمن المتفق عليه وتتيح هذه الوساطة المصرفية فرصة للربح **(Ahmad, 2001).**

القرض الحسن

يجري تمويل القرض الحسن على أساس حسن النية. والمطلوب من المدين فقط هو سداد المبلغ المقترض.. ووفقا **Khir et al. (2008)** ، فإن تمويل القرض الحسن لا تنتهك حظر الربا لأنه لا يتم تعويض الدائن عن القيمة الزمنية للنقود.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي توظف ما يصل إلى ٥٠ عاملاً ويبلغ إجمالي الأصول والمبيعات لها ٣ مليون دولار، في حين عرف المشروعات المتوسطة بأنها تلك التي توظف ما يصل إلى ٣٠٠ عامل ويصل إجمالي الأصول والمبيعات إلى ١٠ مليون دولار في حين عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المشاريع الصغيرة بأنها تلك التي بها ٢٠-١٠٠ عامل بينما عرف المشروعات المتوسطة الحجم بأنها تلك التي لديها ١٠١-٥٠٠ عامل **(Aygagari et al,2003,p2).**

وتعرف المفوضية الأوروبية المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي توظف ما لا يزيد عن ١٠ عمال على أساس دائم **(Kelliher. & Rein 2009)** أو التي توظف ما بين ١٠-٩٩ العمال أما المشروعات المتوسطة فهي تلك التي توظف بين ١٠٠-٤٩٩ .

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في عملية التصنيع والنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إلا هذا الدور مقيد بعدم كفاية التمويل. وفي هذا الصدد أشار **(Imenson, 2002)** بأنه على الرغم من تدخل الحكومة وسنوات من النقاش من قبل الحكومات والبنوك والشركات في جميع أنحاء العالم وما تبعها من مبادرات لا تعد ولا تحصى.. فإنه لا يزال هناك نقص في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ويقول **(Demirguc and.Beck,2004)** أن هيكل النظام المالي هو عامل مهم عند مناقشة قيود التمويل.

أهمية المشروعات الصغيرة

تنبع أهمية الشركات الصغيرة من الدور الذي يمكن أن تقوم به لأنها تشكل ما

يقرب من ٩٠٪ من المنشآت في العالم، و توظف من ٥٠٪ – ٦٠٪ من القوى العاملة في العالم، وبالتالي تعمل على زيادة فرص العمل والعمل على حل مشكلة البطالة وزيادة في الصادرات و العمل لمعالجة عجز ميزان المدفوعات.كما تسهم الشركات الصغيرة أيضاً بنحو ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يمثل ٦٥٪ من الناتج القومي الإجمالي في أوروبا، مقارنة مع ٤٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما في تسهم في اليابان بنسبة ٨١٪ من الوظائف..(**Latha & Murthy, 2009**) تساعد المشاريع صغيرة أيضاً في زيادة الناتج القومي والنمو الاقتصادي للدول. يعتمد معظم الناس في البلدان النامية اعتماداً كبيراً على العمالة الشخصية أو الشركات الصغيرة كمصدر للدخل (**Prasad & Tata, 2009**).

الدراسات السابقة

تناولت دراسة حبيب (٢٠٠٣) دور التمويل الإسلامي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تخفيف الفقر وقد. أثبتت الدراسة أن البنوك الإسلامية يمكن أن تمول الفقراء بدون أي تكلفة إضافية باستخدام تجربة برنامج التنمية الريفية، وهو برنامج التمويل الأصغر من البنك الإسلامي بنغلاديش المحدود.

وهدفت **دراسة البلتاجي (٢٠٠٥)** إلى تقويم الصيغ التمويلية للمنشآت الصغيرة القائمة على الائتمان بفائدة وأثر ذلك على الربحية، وعرض مفهوم وخصائص صيغ التمويل الإسلامي ومدى ملاءمتها للمنشآت الصغيرة، وتقديم نماذج لتمويل المنشآت الصغيرة من خلال المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انتقادات إلى المنهج المصرفي التقليدي في إحجامه عن تمويل المنشآت الصغيرة، وأن التمويل عن طريق الاقتراض بفائدة غير مناسب لتمويل المنشآت الصغيرة.

وهدفت دراسة البحيصي (٢٠٠٦) إلى تقييم أساليب التمويل الحالية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة وقدرتها على مواكبة احتياجات هذه المشاريع، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كثيراً من صغار المستثمرين في قطاع غزة يواجهون مشاكل مالية عند البدء في تنفيذ مشاريعهم، وأن الصبغة الربوية والفائدة المرتفعة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم توجه صغار المستثمرين في قطاع غزة إلى البنوك أو مؤسسات الإقراض للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم، كما أظهرت الدراسة أن نسبة الربح المرتفعة في المرابحات التي تعرضها البنوك الإسلامية سبباً مباشراً في عدم توجه صغار المستثمرين لهذه البنوك لتمويل مشروعاتهم.

دراسة دوابه (٢٠٠٦) هدفت التعرف على الواقع التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وإشكالية التمويل فيها، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها تعدد مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن المشروعات الصغيرة ستبقى هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات الكبيرة، وصاحبة الدور الأكبر للاعتماد على الذات، والأكثر توظيفاً للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، وهو ما يتوافق مع ظروف المنطقة العربية التي تعاني من انخفاض صادرتها، واعتمادها على غيرها في تلبية احتياجاتها.

وأجرى كنجو (٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة وتعيق تطورها ونموها في محاولة للتوصل إلى بعض الحلول والاقتراحات المناسبة لها. وبينت الدراسة أن هذه المشروعات تعاني من العديد من المشكلات من بينها نقص التمويل، وضعف الخبرة والإدارة، إضافة إلى عدم وجود نظم معلومات إدارية وعدم اهتمام الحكومة بمثل هذه المشروعات.

وأجرى السميرات، (٢٠٠٩) دراسة هدفت التعرف على المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة في إقليم الجنوب في الأردن وتكونت عينة الدراسة من ٢٥٠ مستجوبا وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلات عدم توفر رأس المال ونقص الضمانات احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية كما أن نقص الخبرات الإدارية والمالية والتسويقية كانت من الأسباب الرئيسية لفشل بعض هذه المشاريع.

- **وأجرى العبادي (٢٠١٠) دراسة هدفت** إلى تحديد العوامل التي تقيس مخاطر الائتمان المصرفي واقتراح نموذج تقييم إلى مخاطر الائتمان المصرفي الممنوع إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى استخدام أداتين دراستين تمثلتا في استبانه والمقابلات الشخصية. وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءات ومؤهلات الإدارة العليا وحجم التدفقات النقدية والملاءة المالية في المشروع الصغير والمتوسط ودقة الاستعلام عن العميل مالك المشروع تعد أهم العوامل المحددة لدرجة مخاطر الائتمانية للمشروع أيضاً تؤثر العوامل الخارجية والداخلية والعوامل الخاصة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان.

أجرى الغانم (٢٠١٠) دراسة هدفت التعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وأهم المعوقات التي تحول دون انتشاره بما يتناسب مع حجم الطلب عليه، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة وكذلك أسلوب المسح الشامل وتكونت عينة الدراسة من ٧٥ مفردة إحصائية. **وقد توصلت الدراسة إلى** أن محفظة التمويل الإسلامي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تشكل ما نسبته ١٥,٨٨٪ من مجموع المحفظة النشطة لهذه

المؤسسات وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الطلب العالي على التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وكما توصلت إلى انه يمكن تطبيق عدد من صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر خاصة (المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك).

هدفت دراسة **Javed and Gobind, (2011)** إلى تحديد المعوقات الأساسية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كراتشي- التي تعيق نموها وحتى تقويض سيولتها لديها والمركز المالي. تم جمع البيانات من خلال استبيان تم توزيعه على عينة مكونة من ٥٠٠ مستجيب. وكشفت النتائج أن معظم الناس يترددون في الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية بسبب الضمانات الصارمة، وإلى بعض الممارسات الخاطئة من قبل البنوك والمؤسسات المالية. وأكدت نتائج تحليل البيانات علاقة عميقة من المتغيرات التابعة والمستقلة وقبول الفرضيات.

هدفت دراسة الصمادي (٢٠١٢) إلى التعرف على عن دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن. وتكونت عينة الدراسة من ١٦١ مشروعاً من المشاريع الصغيرة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم المشروعات الصغيرة هي شركات فردية، وأن الصعوبات الرئيسية التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الحصول على الأموال ويرجع ذلك إلى الإجراءات المصرفية المعقدة، ونسبة الفائدة العالية التي يتأثر ضعف الضمانات المقدمة للبنوك، وضعف القدرة على توفير البيانات المالية المطلوبة.

هدفت دراسة (الجويفل ٢٠١٣) إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل الصغيرة والمتوسطة الأردنية. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية

الأردنية، وهي: البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وخلصت الدراسة إلى أن هناك دورا للبنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك هناك هو تفعيل التمويل الصيغ المستخدمة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووجود مجموعة من المعوقات التي تواجه من قِبل البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالبنوك الإسلامية في الأردن. وقد تم اختيار عينة عشوائية تبلغ ٩٠ موظفاً من مجتمع الدراسة تمثل الذكور والإناث وجميع الفئات العمرية والمؤهلات العلمية المختلفة وعدد سنوات الخدمة، وتنوع مراكزهم الوظيفية.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

قام الباحث بتحليل الردود التي وردت إليه من خلال الاستبانة المرسلة للعينة المختارة من مجتمع الدراسة باستخدام النظام الإحصائي للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات حيث تم تحديد التكرارات والنسبة المئوية لكل منها وتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبانة، كما استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات كأسلوب الارتباط وأسلوب الانحدار لتحديد مدى قبول أو رفض فرضيات البحث.

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة بين الفئات المختلفة للعينة المختارة من مجتمع الدراسة حسب الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة

والمركز الوظيفي. كما يوضح التكرارات الخاصة لكل فئة والنسبة المئوية لهذه التكرارات.

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمعلومات الديموغرافية

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٦٠	٦٦,٧
	أنثى	٣٠	٣٣,٣
العمر	أقل من ٢٥	٢٤	٢٦,٧
	٢٥ إلى أقل من ٣٥	٢٧	٣٠,٠
	٣٥ إلى أقل من ٤٥	٩	١٠,٠
	٤٥ سنة فأكثر	٣٠	٣٣,٤
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	١٨	٢٠,٠
	بكالوريوس	٥٧	٦٣,٣
	ماجستير	١٥	١٦,٧
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٩	٤٣,٣
	٥-١٠سنوات	٢١	٢٣,٣
	+١٠	٣٠	٣٣,٧
المركز الوظيفي	مدير فرع	١٢	١٣,٣
	رئيس قسم	١٨	٢٠,٠
	موظف	٦٠	٦٦,٦

تشير نتائج الجدول رقم (١) إلى أن نسبة الذكور بلغت (٦٦,٧٪) وبلغت نسبة الإناث (٣٣,٣٪) من أفراد العينة، أما فيما يتعلق بمتغير العمر فان الجدول يبين أن (٢٦,٧٪) من أفراد العينة يشكلوا الفئة العمرية من (أقل من٢٥ سنة)، في حين أن نسبة الفئة العمرية (٢٥ إلى اقل من ٣٥ سنة) (٣٠٪) بينما بلغت نسبة الفئة العمرية(٣٥- إلى اقل من ٤٥) بلغت ١٠٪ بينما بلغت نسبة الفئة ٤٥ سنة فأكثر (٣٣,٤٪) من إجمالي عينة الدراسة. وكذلك تشير نتائج الجدول إلى أن نسبة حملة أقل من درجة البكالوريوس (٢٠٪) بينما بلغت نسبة حملة درجة البكالوريوس بلغت (٦٣,٣٪) بينما بلغت نسبة حملة الماجستير (١٦,٧٪) من إجمالي عينة الدراسة، كما يشير إلى أن نسبة من خبراتهم تقل عن (٥) سنوات بلغت (٤٣,٣٪) في حين بلغت نسبة من خبراتهم تتراوح ما بين (٥-١٠) سنوات (٢٣,٣٪) و بلغت نسبة من خبراتهم تتراوح ما بين (١٠+) سنة (٣٣,٧٪). ويشير الجدول إلى أن نسبة العاملين كمديري فروع بلغت (١٢,١٢٪) في حين بلغت نسبة رؤساء الأقسام (١٣,٣٪) وبلغت نسبة الموظفين (٦٦,٦٪).

ويوضح الجدول رقم (٢) الردود التي وردت للباحث من عينة الدراسة حول المعوقات المختلفة المتعلقة بالمصارف الإسلامية في الأردن (الفقرات من ١ – ٧) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من هذه الفقرات والرتبة الخاصة بكل منها.

جدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بالمصارف الإسلامية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
١	عدم قدرة المشروعات الصغيرة على تقديم الضمانات المالية	٣,٨٥	٠,٧٤٧	١	مرتفعة
٢	تفضيل المصارف الإسلامية لتمويل المشروعات الكبيرة	٣,٧٧	٠,٩٣٥	٣	مرتفعة
٣	عدم كفاءة صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية	٣,٦٠	٠,٩٦٨	٤	متوسطة
٤	غياب وجود إدارة متخصصة في المشروعات الصغيرة لدى البنوك الإسلامية	٣,٥٣	٠,٩٧٣	٥	متوسطة
٥	غياب وجود إستراتيجية إعلامية لدى المصارف الإسلامية	٣,٢٧	٠,٨٢٨	٧	متوسطة
٦	عدم توافر برامج تمويل كافية	٣,٤٧	٠,٨٦٠	٦	متوسطة
٧	القيود الزمنية على الأموال المستثمرة	٣,٨٣	٠,٦٩٩	٢	مرتفعة

تظهر نتائج الجدول (٢) أن المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو المعوقات العائدة للمصارف الإسلامية تراوحت ما بين (٣,٢٧-٣,٨٥) بدرجات موافقة بين المتوسطة والمرتفعة مرتفعة، وقد احتلت الفقرة رقم (١) (عدم قدرة المشروعات الصغيرة على تقديم الضمانات المالية) المرتبة الأولى، في حين جاءت

الفقرة رقم (٥) (غياب وجود إستراتيجية إعلامية لدى المصارف الإسلامية) في المرتبة الأخيرة، وقد حظيت جميع اتجاهات أفراد العينة نحو المعوقات العائدة للمصارف الإسلامية بموافقات متباينة بين المتوسطة والمرتفعة.

ويوضح الجدول رقم (٣) الردود التي وردت للباحث من عينة الدراسة حول المشاكل الإدارية المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على قيام المصارف الإسلامية في الأردن بتمويل هذه المشروعات (الفقرات من ٨ – ١٤) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من هذه الفقرات والرتبة الخاصة بكل فقرة.

جدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول المشكلات الإدارية العائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
٨	انخفاض الوعي المصرفي الإسلامي لدى أصحاب المشروعات	٣,٧٠	١,١٣٣	١	مرتفعة
١٠	سياسة العاملة لدى المشروعات وانخفاض عددها	٣,٦٩	٠,٩٨٠	٢	مرتفعة
١١	ضعف الخبرة الإدارية لأصحاب المشروعات	٣,٤٠	٠,٧٥٠	٣	متوسطة
١٢	نمطية الإنتاج لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٣,٣٣	٠,٦٠٦	٤	متوسطة
١٣	غياب الابتكار	٣,٢٣	٠,٧٢٨	٥	متوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
١٤	غياب التأهيل والتدريب للمسئولين عن المشروعات الصغير	٣,١٣	٠,٩٣٧	٦	متوسطة

تظهر نتائج الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو المعوقات الإدارية العائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تراوحت ما بين (٣,١٣-٣,٧٠) بدرجات موافقة بين المتوسطة والمرتفعة مرتفعة، وقد احتلت الفقرة رقم (٨) (انخفاض الوعي المصرفي الإسلامي لدى أصحاب المشروعات) المرتبة الأولى، في حين جاءت الفقرة رقم (٩) (غياب التأهيل والتدريب للمسئولين عن المشروعات الصغير) في المرتبة الأخيرة، وقد حظيت جميع اتجاهات أفراد العينة نحو المعوقات الإدارية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بموافقات متباينة بين المتوسطة والمرتفعة.

ويوضح الجدول رقم (٤) الردود التي وردت للباحث من عينة الدراسة حول المشاكل التسويقية المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على قيام المصارف الإسلامية في الأردن بتمويل هذه المشروعات (الفقرات من ١٥ – ٢٣) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من هذه الفقرات والرتبة الخاصة بكل فقرة.

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول المشكلات التسويقية العائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
١٥	تشابه المنتجات في الأسواق	٤,٤٠	٠,٧٢٤	٣	مرتفعة
١٦	ضعف الخبرة التسويقية لدى المشروعات الصغيرة	٤,٤٧	٠,٦٨١	٢	متوسطة
١٧	عدم ملائمة توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٤,٣٧	٠,٧١٨	٤	مرتفعة
١٨	ضيق الأسواق المحلية	٤,٢٠	٠,٧٤٣	٨	متوسطة
١٩	غياب القدرة على تصدير منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٤,٣٣	٠,٦٠٦٥	٥	متوسطة
٢٠	عدم وجود سياسة متعلقة بتسعير المنتجات	٤,١٦	٠,٨٢٨	٧	متوسطة
٢١	قلة المعرفة بطلب السوق المحلي والأسواق المجاورة	٤,٢٣	٠,٦٧٩	٦	
٢٢	ضعف وسائل الترويج لمنتجات المشروعات الصغيرة	٤,٤٩	٠,٦٣٠٠	١	
٢٣	ضعف الخبرة التسويقية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة	٣,٩٧	٠,٧٦٥	٩	

تظهر نتائج الجدول (٤) أن المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو المعوقات التسويقية العائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تراوحت ما بين (٣,٩٧-٤,٤٠) بدرجات موافقة بين المتوسطة والمرتفعة مرتفعة، وقد احتلت الفقرة

رقم (٢١) (ضعف وسائل الترويج لمنتجات المشروعات) المرتبة الأولى، في حين جاءت الفقرة رقم (٢٢) (ضعف الخبرة التسويقية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة) في المرتبة الأخيرة، وقد حظيت جميع اتجاهات أفراد العينة نحو المعوقات التسويقية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بموافقات متباينة بين المتوسطة والمرتفعة.

اختبار الفرضيات

جدول (٥)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التفسير	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	المتغير المستقل	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
التمويل	٠,٦٧٥	٠,٦٥١	١٣,١١٦	١	٠,٠٠٠	معوقات المصارف	٣,٧٦٥	٠,٠٠٠
				٨٨				
				٨٩				

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى **(P≤ 0.05)**

تشير نتائج الجدول رقم (٥) أن قيمة معامل الارتباط **(R=0.675)**، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط قوية قيمتها (٠,٦٧٥) بين معوقات المصارف وتمويل المشروعات الصغيرة ء. ويتبين أن قيمة معامل التفسير تساوي **(R^2= 0.651)**، وهذا يعني أن متغير معوقات المصارف الإسلامية يفسر ما مقداره (٦٥,١٪) من التباين في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يتبين من الجدول أن قيمة **(F)** قد بلغت (١٣,١١٦) عند مستوى ثقة**(Sig = 0.000)** وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى

(P ≤ 0.05) وعند درجة حرية واحدة وأن قيمة (t= 3.675) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وبناء على ما سبق نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (P ≤ 0.05) لمعوقات المصارف الإسلامية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التفسير	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	المتغير المستقل	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
التمويل	٠,٦٧٩	٠,٤٦١	٢٥,٥٩٢	١	٠,٠٠٠	المشكلات الإدارية العائدة للمشروعات	٤,٨٩٤	٠,٠٠٠
				٨٨				
				٨٩				

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى (P≤ 0.05)

تشير نتائج الجدول رقم (٦) أن قيمة معامل الارتباط (R=0.679)، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط قوية قيمتها (٠,٦٧٩) بين المشكلات الإدارية التي تواجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقبول المصارف الإسلامية تمويل تلك المشروعات. ويتبين أن قيمة معامل التفسير تساوي (R^2= 0.461)، وهذا يعني أن متغير المشكلات الإدارية العائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يفسر ما مقداره (٤٦,١٪) من التباين في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يتبين من الجدول أن قيمة (F) قد بلغت (٢٥,٥٩٢) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (P≤ 0.05) وعند درجة حرية واحدة وأن قيمة (t= 4.894) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وبناء على ما سبق نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية

الفرعية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (P ≤ 0.05) للمشكلات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من قبول البنوك الإسلامية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التفسير	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	المتغير المستقل	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
التمويل	٠,٦٨١	٠,٥٦٩	٢٣,١٩٥	١	٠,٠٠٠	المشكلات التسويقية العائدة للمشروعات	٥,٤٩٨	٠,٠٠٠
				٨٨				
				٨٩				

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى (P≤0.05)

تشير نتائج الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الارتباط (R=0.681)، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط قوية قيمتها (٠,٦٨١) بين المشكلات التسويقية التي تواجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقبول المصارف الإسلامية تمويل تلك المشروعات. ويتبين أن قيمة معامل التفسير تساوي (R^2= 0.569)، وهذا يعني أن متغير المشكلات التسويقية العائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يفسر ما مقداره (٥٦,٩٪) من التباين في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يتبين من الجدول أن قيمة (F)قد بلغت (٢٣,١٩٥) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى (P ≤ 0.05) وعند درجة حرية واحدة وأن قيمة (t= ٥,٤٩٨) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وبناء على ما سبق نرفض الفرضية العدمية ونقبل

الفرضية الفرعية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى **(P ≤ 0.05)** للمشكلات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من قبول البنوك الإسلامية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج والتوصيات

بناء على تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام مشكلات في الحصول على التمويل اللازم للتشغيل وإدامة نشاطاتها من البنوك التقليدية نظر لعدم قدرتها على تلبية المتطلبات المصرفية.

٢- تطرح المصارف الإسلامية نفسها كبديل للمصارف التقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لتعدد صيغ التمويل الإسلامية التي تناسب هذه المشروعات.

٣- هناك معوقات تحد من تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة تعود إلى المصارف نفسها.

٤- تحد المشكلات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إقبال المصارف الإسلامية على تمويل تلك المشروعات.

٥- كما أن المشكلات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحد أيضا من إقبال المصارف الإسلامية على تمويل تلك المشروعات.

وتوصي الدراسة بما يلي:

أن تعمل المصارف الإسلامية على توسيع التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمساعدة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم لتشغيلها وإدامة نشاطاتها.

على المصارف الإسلامية العمل على تطوير صيغ التمويل المتوفرة وابتكار طرق تمويل جديدة تتلائم مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أن تضع المصارف الإسلامية إستراتيجية لتزويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالخبرات اللازمة لتفعيل نشاطاتها وأعمالها.

المراجـــــــع

- أحمد، عبد الرحمن يسرى (٢٠٠١) قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية القاهرة
- البحيصي، عصام (٢٠٠٦)، نحو أساليب حديثة في تمويل المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في الفترة من ١٥ -١٣ فبراير ٢٠٠٦م
- البلتاجي محمد، (٢٠٠٥) «نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية»، الندوة الدولية (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية)، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٣-٥ سبتمبر
- حبيب أحمد (٢٠٠٣) دور المنشآت المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة بين النظرية والواقع، مجلة الدراسة المالية والمصرفية مجلد١١، عدد٤.
- الجويفل، محمود سلامة (٢٠١٣) دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط نعمان.
- خلف، فليح حسن (٢٠٠٦) البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث.
- دوابه، أشرف، (٢٠٠٦)، «إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية»، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، أكتوبر.)

- الريحان، بكر (٢٠٠٠) من أساليب الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن، تشرين أول.
- السميرات، بلال، (٢٠٠٩)، «المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال»، دراسات، العلوم الأردنية، الجامعة الأردنية، المجلد٣٦، العدد ٢، ص٣٩٦-٤١٤.
- طاهر أحمد وسعادة يوسف (٢٠٠٦) البنوك الإسلامية، مركز طارق للخدمات الجامعية، عمان.
- العبادي، عبير (٢٠١٠)، استخدام نموذج مقترح لأوزان الائتمان المصرفي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان- الأردن.
- غانم محمد مصطفى (٢٠١٠) واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره، ص: ٢٩، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،
- كنجو، عبود، (٢٠٠٧)، «إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة ـ دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب»، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
- Al-Smadi Hisham Mohamed (2012) **The role of the banking sector in the financing of small projects InJordan - a field study,** Research Journal of Finance and Accounting. Vol 3, No 9
- Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt", Small and Medium Enterprises & Across The Global:

a New Database", World Bank Policy Research, **Working Paper** 3127, August 2003, pp 2-3.

- Beck, Thorsten and Asli Demirgüç-Kunt (2008) Access to Finance: An unfinished Agenda". **World Bank Economic Review 22, 383-396**.
- Elizabeth Collins and David L. Hess (2009) **A Primer on Islamic Finance** ,Cindy Maisannes. Publishing Technology Specialist, Lois Carrier
- Javed Qureshi and Gobind M. Herani (2011) The Role of Small and Medium-size Enterprises (SMEs) in the Socio-economic Stability of Karachi**, Indus Journal of Management & Social Sciences**, No.(5) (1):30- 44
- Kelliher, R. & Rein1,L.(2009),"A resource-based view of micro-firm management practice", **Journal of Small Business and Enterprise Development**, Vol. 13, No. 3, pp 521-532
- Khir, K., Gupta, L. and Shanmugam, B. (2008), **Islamic Banking**: A Practical Perspective, Pearson Longman, Petaling Jaya.
- Latha, K. & Murthy, B.(2009),"Problems of small scale entrepre neurs in Nellore district", Journal of Chinese Entrepreneurship, Vol.3 No.1,pp. 268-278.
- Prasad, Sameer & Tata, Jasmine, (2009), "**Micro-enterprise quality**", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. 26, No. 3, pp. 234-246.
- Racha Ghayad (2008) Corporate governance and the global performance of **Islamic banks Humanomics** Vol. 24 No. 3, pp. 207-216.